Al-imad Journal of Humanities and Applied Sciences (AJHAS)
مجلة العماد للعلوم الإنسانية والتطبيقية

ISSN: 3106-0323
Volume 1 – Issue 2 – 2025
Pages 146-157

The social effects of illegal immigration in Libyan society: An analytical sociological study

Mahmoud Ahmed Abdullah Hasan *
Department of Sociology, Faculty of Education, Bani Waleed University, Libya
*Corresponding Mahmodely58@gmail.com

الآثار الاجتماعية للهجرة غير الشرعية في المجتمع الليبي: دراسة سوسيولوجية تحليلية

محمود احمد عبد الله حسن *
قسم علم الاجتماع، كلية التربية، جامعة بني وليد، ليبيا

Received: 07-11-2025; Accepted: 20-12-2025; Published: 31-12-2025

Abstract:
This sociological study explores the complex phenomenon of irregular migration in Libya and its multifaceted social, economic, and cultural impacts. Utilizing a descriptive-analytical methodology and social conflict theory as an explanatory framework, the research dissects how migration has fundamentally altered the Libyan social structure since the 2011 political and security shifts. The study reveals that irregular migration is not merely a transient movement of people but a structural issue stemming from systemic imbalances in both origin and host countries. Findings indicate that this phenomenon has intensified social conflict due to increased competition for limited resources like employment and public services, particularly in urban areas experiencing high migrant density. Furthermore, the study identifies a significant expansion of the informal economy and an erosion of social cohesion caused by the weakening of traditional and institutional social control mechanisms. The lack of clear public policies for cultural integration has led to value-based clashes and the emergence of negative social perceptions between local populations and migrants. Sociologically, the research highlights how certain economic groups benefit from cheap labor while vulnerable local segments, especially the youth, face marginalization and exclusion. The paper concludes that addressing irregular migration requires a comprehensive approach rooted in social justice, institutional strengthening, and the implementation of balanced policies that protect both human rights and national stability. It recommends formalizing the labor market and enhancing regional cooperation to address the root causes of migration rather than solely focusing on security-based interventions.

Keywords: Irregular Migration, Libya, Social Conflict Theory, Social Cohesion, Informal Economy, Social Structure.

الملخص
تستكشف هذه الدراسة السوسيولوجية ظاهرة الهجرة غير الشرعية المعقدة في ليبيا وآثارها المتعددة الأوجه اجتماعياً واقتصادياً وثقافياً .باستخدام المنهج الوصفي التحليلي ونظرية الصراع الاجتماعي كإطار تفسيري، يحلل البحث كيف غيرت الهجرة بشكل أساسي البنية الاجتماعية الليبية منذ التحولات السياسية والأمنية عام 2011م .وتكشف الدراسة أن الهجرة غير الشرعية ليست مجرد حركة عابرة للأفراد، بل هي قضية بنيوية

 Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

ناتجة عن اختلالات منظومية في دول المنشأ والمقصد على حد سواء .تشير النتائج إلى أن هذه الظاهرة أدت إلى تكثيف الصراع الاجتماعي بسبب زيادة التنافس على الموارد المحدودة مثل فرص العمل والخدمات العامة، لا سيما في المناطق الحضرية التي تشهد كثافة عالية للمهاجرين .علاوة على ذلك، تحدد الدراسة توسعاً كبيراً في الاقتصاد غير الرسمي وتآكلاً في التماسك الاجتماعي ناتجاً عن ضعف آليات الضبط الاجتماعي التقليدية والمؤسسية .كما أدى غياب السياسات العامة الواضحة للاندماج الثقافي إلى تصادم في القيم وبروز تصورات اجتماعية سلبية متبادلة بين السكان المحليين والمهاجرين .ومن الناحية السوسيولوجية، يسلط البحث الضوء على كيفية استفادة فئات اقتصادية معينة من العمالة الرخيصة، بينما تواجه الفئات المحلية الهشة، وخاصة الشباب، التهميش والإقصاء .تخلص الورقة إلى أن معالجة الهجرة غير الشرعية تتطلب مقاربة شاملة متجذرة في العدالة الاجتماعية، وتعزيز المؤسسات، وتنفيذ سياسات متوازنة تحمي حقوق الإنسان والاستقرار الوطني في آن واحد .وتوصي الدراسة بتقنين سوق العمل وتعزيز التعاون الإقليمي لمعالجة الجذور العميقة للهجرة بدلاً من الاكتفاء بالتدخلات الأمنية الضيقة.

الكلمات المفتاحية: الهجرة غير الشرعية، ليبيا، نظرية الصراع الاجتماعي، التماسك الاجتماعي، الاقتصاد غير الرسمي، البنية الاجتماعية.

المقدمة

أضحت الهجرة غير الشرعية في العقود الأخيرة من أبرز الظواهر الاجتماعية المعقّدة التي فرضت نفسها بقوة على أجندة الدراسات السوسيولوجية، نظرًا لتداخل أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية. ولم تعد هذه الظاهرة مجرد حركة انتقال أفراد من مكان إلى آخر، بل تحولت إلى قضية بنيوية تمس استقرار المجتمعات، وتؤثر في أنساقها الاجتماعية وقيمها الثقافية وعلاقاتها الاقتصادية. وفي هذا السياق، تبرز ليبيا كإحدى الدول الأكثر تأثرًا بظاهرة الهجرة غير الشرعية، سواء بوصفها دولة عبور أو استقرار مؤقت، أو حتى مقصدًا لبعض المهاجرين، خاصة بعد التحولات السياسية والأمنية التي شهدتها منذ عام 2011م

تُشير الدراسات السوسيولوجية إلى أن الموقع الجغرافي لليبيا، الممتد على الساحل الجنوبي للبحر الأبيض المتوسط، وحدودها البرية الواسعة مع عدد من الدول الإفريقية، جعل منها نقطة جذب رئيسية لشبكات الهجرة غير النظامية، الأمر الذي أسهم في تدفق أعداد كبيرة من المهاجرين من دول إفريقيا جنوب الصحراء والقرن الإفريقي وبعض الدول العربية. وقد تزامن هذا التدفق مع ضعف مؤسسات الدولة، وتراجع قدرتها على ضبط الحدود وتنظيم حركة الأفراد، مما أدى إلى تفاقم الآثار الاجتماعية والاقتصادية لهذه الظاهرة داخل المجتمع الليبي

من منظور سوسيولوجي، تمثل الهجرة غير الشرعية عملية اجتماعية ناتجة عن اختلالات بنيوية في المجتمعات المصدّرة والمستقبِلة على حد سواء. ففي المجتمعات المصدّرة، ترتبط هذه الظاهرة بعوامل الفقر، والبطالة، والنزاعات المسلحة، وتراجع فرص التنمية، بينما في المجتمعات المستقبِلة أو العابرة، ترتبط بضعف السياسات العامة، والهشاشة المؤسسية، وعدم التوازن في توزيع الموارد والخدمات الاجتماعية (عمر، 2018، ص 15). وفي الحالة الليبية، تتداخل هذه العوامل بشكل واضح، مما يجعل تحليل الظاهرة يتطلب مقاربة سوسيولوجية شاملة تتجاوز التفسير الأحادي أو الأمني الضيق.

لقد أفرزت الهجرة غير الشرعية في المجتمع الليبي جملة من التحولات الاجتماعية، من أبرزها التغير في التركيبة السكانية، وظهور أنماط جديدة من العلاقات الاجتماعية بين السكان المحليين والمهاجرين، فضلاً عن بروز تحديات تتعلق بالاندماج الاجتماعي والتعايش الثقافي. وتشير بعض الدراسات إلى أن هذا التغير الديموغرافي المفاجئ أسهم في إعادة تشكيل بعض القيم الاجتماعية، وخلق حالات من التوتر الاجتماعي، خاصة في المناطق الحضرية التي تشهد كثافة عالية من المهاجرين (إسماعيل، 2017، ص 63).

كما لا يمكن إغفال الأثر الذي تركته الهجرة غير الشرعية على النسق القيمي في المجتمع الليبي، حيث أدت إلى تصادم بين أنماط ثقافية مختلفة، بعضها يتعارض مع القيم السائدة في المجتمع المحلي. ويؤكد الباحثون أن

 Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

غياب سياسات واضحة لإدارة التنوع الثقافي أسهم في تفاقم سوء الفهم الاجتماعي، وأضعف آليات الضبط الاجتماعي غير الرسمي، مثل العرف والتقاليد، التي كانت تلعب دورًا مهمًا في تحقيق التماسك الاجتماعي (الهادي، 2021، ص 88).

وعلى المستوى الاقتصادي الاجتماعي، أحدثت الهجرة غير الشرعية ضغطًا متزايدًا على سوق العمل والخدمات العامة. فقد أدى انخراط المهاجرين غير النظاميين في قطاعات العمل الهشّة إلى خلق منافسة غير متكافئة مع اليد العاملة المحلية، الأمر الذي انعكس سلبًا على فرص العمل المتاحة للشباب الليبي، وأسهم في تنامي مشاعر الإقصاء والتهميش الاجتماعي (شبيك، 2019، ص 47). ويُفسَّر هذا الوضع سوسيولوجيًا في إطار نظرية الصراع الاجتماعي التي ترى أن التنافس على الموارد المحدودة يؤدي إلى تصاعد التوترات بين الجماعات الاجتماعية المختلفة.

إضافة إلى ذلك، ارتبطت الهجرة غير الشرعية في ليبيا بانتشار بعض الظواهر الاجتماعية السلبية، مثل توسع الاقتصاد غير الرسمي، وتنامي شبكات الاتجار بالبشر، وارتفاع معدلات بعض الجرائم العابرة للحدود. وتشير الدراسات الليبية إلى أن هذه الظواهر لم تقتصر آثارها على الجانب الأمني فحسب، بل امتدت لتؤثر في الشعور العام بالأمان الاجتماعي، وفي مستوى الثقة بين أفراد المجتمع ومؤسسات الدولة (الورفلي، 2020، ص 55).

ومن هذا المنطلق، تسعى هده الدراسة الى تقديم تحليل سوسيولوجي معمق للآثار الناجمة عن الهجرة غير الشرعية في المجتمع الليبي، من خلال تفكيك أبعادها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وربطها بالسياق البنيوي العام الذي تعيشه ليبيا. كما تهدف الدراسة إلى تجاوز الطرح الوصفي، والانتقال إلى مستوى التحليل النقدي الذي يبرز أوجه القصور في السياسات الحالية، ويقترح مقاربات علمية للتعامل مع هذه الظاهرة بما يحقق التوازن بين البعد الإنساني ومتطلبات الاستقرار الاجتماعي.

مشكلة البحث

تتمحور مشكلة هذا البحث حول الآثار الاجتماعية المركّبة التي أفرزتها ظاهرة الهجرة غير الشرعية في المجتمع الليبي، في ظل غياب سياسات اجتماعية واضحة وقادرة على إدارة هذه الظاهرة والحد من انعكاساتها السلبية. فعلى الرغم من تعدد الدراسات التي تناولت الهجرة غير الشرعية من زوايا قانونية وأمنية، إلا أن المعالجة السوسيولوجية الشاملة التي تركز على البنية الاجتماعية، والعلاقات الاجتماعية، والتحولات القيمية، لا تزال محدودة نسبيًا في السياق الليبي

تكمن الإشكالية الأساسية في أن الهجرة غير الشرعية في ليبيا لم تعد مجرد ظاهرة عابرة، بل أصبحت جزءًا من الواقع الاجتماعي اليومي، تؤثر في توازن المجتمع واستقراره. وقد أدى هذا الوضع إلى بروز تساؤلات جوهرية حول قدرة المجتمع الليبي على استيعاب هذه التحولات، وحول مدى تأثيرها في التماسك الاجتماعي والعلاقات بين الجماعات المختلفة. كما تبرز إشكالية ضعف الأطر المؤسسية والقانونية في التعامل مع المهاجرين غير النظاميين، الأمر الذي ساهم في تفاقم المشكلات الاجتماعية المرتبطة بهم

وتتجلى مشكلة البحث أيضًا في التناقض القائم بين البعد الإنساني للهجرة غير الشرعية، الذي يفرض التعامل مع المهاجرين كضحايا لظروف اقتصادية واجتماعية قاهرة، وبين البعد الاجتماعي والأمني الذي يفرض حماية المجتمع المحلي من الآثار السلبية المحتملة لهذه الظاهرة. هذا التناقض يطرح تحديًا حقيقيًا أمام صانعي السياسات والباحثين الاجتماعيين، ويستدعي دراسة علمية متعمقة توازن بين هذه الأبعاد المتداخلة وتتمحور مشكلة البحث في السؤال الرئيسي .

إلى أي مدى أسهمت الهجرة غير الشرعية في إحداث تحولات في البنية الاجتماعية والعلاقات الاجتماعية والقيم السائدة في المجتمع الليبي؟

ويتفرع عن هذا التساؤل الرئيسي عدد من التساؤلات الفرعية، من بينها:

1ـما أبرز الآثار الاجتماعية للهجرة غير الشرعية على التماسك الاجتماعي في ليبيا؟

2ـكيف أثرت هذه الظاهرة على العلاقات بين السكان المحليين والمهاجرين؟

 Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

3ما مدي ضعف السياسات العامة في تفاقم الآثار السلبية للهجرة غير الشرعية؟

أهداف الدراسة

1ـتحليل ظاهرة الهجرة غير الشرعية في المجتمع الليبي من منظور سوسيولوجي، والكشف عن طبيعتها وأبعادها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

2ـتحديد الآثار الاجتماعية المترتبة على الهجرة غير الشرعية، خاصة ما يتعلق بالبنية الاجتماعية، والعلاقات الاجتماعية، والتماسك الاجتماعي داخل المجتمع الليبي.

3ـالكشف عن تأثير الهجرة غير الشرعية على النسق القيمي والثقافي في المجتمع الليبي، وما تفرزه من تحولات في القيم والمعايير الاجتماعية.

4ـتحليل انعكاسات الهجرة غير الشرعية على سوق العمل الليبي، وعلاقتها بانتشار العمل غير النظامي والمنافسة بين العمالة المحلية والوافدة.

5ـإبراز ضعف السياسات العامة والتشريعات في تفاقم ظاهرة الهجرة غير الشرعية وآثارها السلبية على المجتمع.

منهجية البحث:

المنهج المستخدم اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتمد على وصف وتحليل البيانات من خلال البحوث والدراسات السابقة والتقارير الدولية للهجرة غير الشرعية ومنظمات حقوق الانسان وتحليلها وتفسيرها للوصول إلى نتائج علمية دقيقة.

ثانيًا: أهمية الدراسه: تسهم الدراسة في إثراء الأدبيات السوسيولوجية الليبية والعربية حول ظاهرة الهجرة غير الشرعية، من خلال تقديم تحليل اجتماعي نقدي يتجاوز المعالجة الوصفية أو الأمنية التقليدية.كما تسهم الدراسة في تقديم البيانات والمعلومات لاصحاب القرار السياسي عن اهم الانعكاسات والاثار التي تحدثها الهجرة غير الشرعية علي المجتمع ووضع الحلول لها.

مفاهيم الدراسة

1. مفهوم الهجرة غير الشرعية

تعرف الهجرة غير الشرعية بأنها انتقال الأفراد من دولة إلى أخرى بطرق غير قانونية، أو دون الحصول على تصاريح رسمية للإقامة أو العمل، وغالبًا ما تكون نتيجة لضغوط اقتصادية واجتماعية وسياسية في دول المنشأ (عمر، 2018، ص 12).

وفي السياق الليبي، تُعد الهجرة غير الشرعية ظاهرة مركبة تتجاوز بعدها القانوني لتشمل أبعادًا اجتماعية وثقافية وأمنية تؤثر بشكل مباشر في المجتمع المحلي (الورفلي، 2020، ص 37).

2. مفهوم المجتمع الليبي

يشير مفهوم المجتمع الليبي إلى مجموعة الأفراد والجماعات التي تعيش داخل الإطار الجغرافي للدولة الليبية، وترتبط فيما بينها بعلاقات اجتماعية وثقافية واقتصادية، وتحكمها منظومة من القيم والعادات والتقاليد المشتركة (إسماعيل، 2017، ص 21).

ويتميّز المجتمع الليبي بطابعه المحافظ واعتماده النسبي على الروابط التقليدية، الأمر الذي يجعل تأثير الظواهر الوافدة، مثل الهجرة غير الشرعية، أكثر وضوحًا على بنيته الاجتماعية (شبيك، 2019، ص 18).

3. مفهوم الآثار الاجتماعية

تُعرَّف الآثار الاجتماعية بأنها التغيرات التي تطرأ على البناء الاجتماعي والعلاقات الاجتماعية والقيم والمعايير نتيجة حدوث ظاهرة اجتماعية معينة (الخولي، 2005، ص 44).

 Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

وفي هذه الدراسة، يُقصد بالآثار الاجتماعية للهجرة غير الشرعية ما تُحدثه من تحولات في العلاقات بين الأفراد والجماعات، وفي مستوى التماسك الاجتماعي والاستقرار داخل المجتمع الليبي (الهادي، 2021، ص 61).

4. مفهوم التماسك الاجتماعي

يشير التماسك الاجتماعي إلى درجة الترابط والانسجام بين أفراد المجتمع، ومدى التزامهم بالقيم والمعايير المشتركة، بما يحقق الاستقرار الاجتماعي ويحد من النزاعات الداخلية (الخولي، 2005، ص 97). وتؤثر الهجرة غير الشرعية في هذا التماسك من خلال خلق أشكال جديدة من التفاعل الاجتماعي قد تكون إيجابية أو سلبية، تبعًا لآليات الاندماج الاجتماعي المتاحة (إسماعيل، 2017، ص 68).

5. مفهوم الاندماج الاجتماعي

الاندماج الاجتماعي هو العملية التي يتم من خلالها إدماج الأفراد أو الجماعات الوافدة داخل المجتمع المضيف، عبر المشاركة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، والالتزام بالقيم والقوانين السائدة (الورفلي، 2020، ص 52). ويُعد ضعف الاندماج الاجتماعي للمهاجرين غير الشرعيين في ليبيا أحد العوامل التي تسهم في تفاقم المشكلات الاجتماعية المرتبطة بهذه الظاهرة (شبيك، 2019، ص 49).

6. مفهوم الضبط الاجتماعي

الضبط الاجتماعي هو مجموعة الآليات الرسمية وغير الرسمية التي يستخدمها المجتمع لتنظيم سلوك أفراده وضمان الامتثال للقيم والمعايير السائدة (الخولي، 2005، ص 133). وتؤدي الهجرة غير الشرعية، في ظل ضعف مؤسسات الدولة، إلى إضعاف آليات الضبط الاجتماعي، مما يفتح المجال لانتشار بعض الظواهر الاجتماعية السلبية (الهادي، 2021، ص 74).

الدراسات السابقة

الدراسة الأولى

إسماعيل، صلاح رمضان (2017) الآثار الاجتماعية والاقتصادية لظاهرة الهجرة غير الشرعية على المجتمع الليبي.

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل ظاهرة الهجرة غير الشرعية في المجتمع الليبي، مع التركيز على انعكاساتها الاجتماعية والاقتصادية في ظل التحولات السياسية والأمنية التي شهدتها ليبيا بعد سنة 2011م. اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي، مستندًا إلى تحليل البيانات الثانوية والتقارير الرسمية والدراسات الاجتماعية السابقة.

توصلت الدراسة إلى أن الهجرة غير الشرعية أسهمت في إحداث تغيّرات واضحة في البنية الاجتماعية الليبية، تمثلت في الضغط المتزايد على الخدمات العامة، وظهور أنماط جديدة من العلاقات الاجتماعية بين السكان المحليين والمهاجرين، إضافة إلى تنامي بعض مظاهر التوتر الاجتماعي الناتجة عن التنافس على فرص العمل المحدودة (إسماعيل، 2017، ص 64). كما أكدت الدراسة أن غياب السياسات الاجتماعية المتكاملة أسهم في تفاقم هذه الآثار.

تُعد هذه الدراسة من أوائل الدراسات الليبية التي تناولت الهجرة غير الشرعية من منظور اجتماعي شامل، غير أنها ركزت بدرجة أكبر على البعد الوصفي، ولم تتوسع في توظيف النظريات السوسيولوجية في تفسير الظاهرة، وهو ما تسعى الدراسة الحالية إلى تجاوزه عبر تحليل أعمق للبنية الاجتماعية.

الدراسة الثانية

شبيك، سعاد فرج علي (2019) الهجرة غير الشرعية وانعكاساتها الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع الليبي.

سعت هذه الدراسة إلى الكشف عن أبرز الانعكاسات الاجتماعية والاقتصادية للهجرة غير الشرعية في ليبيا، من خلال تحليل تأثيرها على سوق العمل، والعلاقات الاجتماعية، ومستوى التماسك الاجتماعي. استخدمت الباحثة المنهج التحليلي، مع الاستعانة بالإحصاءات والتقارير المحلية ذات الصلة بالهجرة.

 Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

وأظهرت نتائج الدراسة أن الهجرة غير الشرعية أدت إلى توسع الاقتصاد غير الرسمي، وزيادة الاعتماد على العمالة غير النظامية، الأمر الذي انعكس سلبًا على فرص العمل المتاحة لليبيين، وخاصة فئة الشباب (شبيك، 2019، ص 51). كما أشارت الدراسة إلى أن التفاعل الاجتماعي بين المهاجرين والسكان المحليين اتسم في بعض الحالات بالتوتر وعدم الثقة، نتيجة الاختلافات الثقافية وضعف آليات الاندماج الاجتماعي.
تميّزت هذه الدراسة بتركيزها على العلاقة بين الهجرة غير الشرعية وسوق العمل، إلا أنها لم تتناول بشكل كافٍ تأثير الظاهرة على النسق القيمي والتحولات الثقافية، وهو ما تعالجه الدراسة الحالية من خلال ربط الهجرة غير الشرعية بالتغيرات في القيم والمعايير الاجتماعية.

الدراسة الثالثة

الورفلي، علي عمر علي (2020) الهجرة غير الشرعية وانعكاساتها الاجتماعية والأمنية في ليبيا بعد 2011م.
هدفت هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين الهجرة غير الشرعية والآثار الاجتماعية والأمنية في المجتمع الليبي، مع التركيز على مرحلة ما بعد 2011م. اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي، مستندًا إلى تقارير رسمية ودراسات ميدانية سابقة.
خلصت الدراسة إلى أن الهجرة غير الشرعية أسهمت في انتشار بعض الظواهر الاجتماعية السلبية، مثل تنامي شبكات الاتجار بالبشر والجريمة المنظمة، مما انعكس على الشعور العام بالأمن الاجتماعي داخل المجتمع الليبي كما أكدت أن ضعف مؤسسات الدولة وعدم فاعلية الضبط الاجتماعي الرسمي شكّلا عاملين أساسيين في تفاقم هذه الظاهرة.(الورفلي ،58،2020)
قدمت هذه الدراسة تحليلًا مهمًا للعلاقة بين الهجرة غير الشرعية والأمن الاجتماعي، غير أن تركيزها انصبّ بدرجة كبيرة على الجانب الأمني، في حين تسعى الدراسة الحالية إلى توسيع التحليل ليشمل الأبعاد الاجتماعية والثقافية والاقتصادية في إطار سوسيولوجي متكامل.
الدراسة الرابعة
دراسة المصراتي (2014) بعنوان الهجرة غير الشرعية علي المجتمع الليبي دراسة اجتماعية ميدانية علي المهاجرين غير الشرعيين بمركز قنفوده هدفت الدراسة البي التعرف علي اهم خصائص المهاجرين غير الشرعيين بمركز قنفوده بنغازي، وتجاربهم وخبرتهم المتعلقه بالهجرة ،ومعرفة العوامل التي دفعتهم الي هجر موطنهم ،وتمت مقابلته جميع المحتجزين وعدد(55) مبحوتا وانتهت الدراسة إلي نتيجة ان الهجرة الي ليبيا مدفوعه بعوامل اقتصادية واجتماعية وتقافية تتمثل في تدني اوضاع المهجرين في بلدانهم الاصلية وبتوفير فرص عمل غير احترافية بليبيا مثل الرعي وأعمال البناء الامر التي شجعهم الي قصد ليبيا للعيش فيها .
خلاصة الدراسات السابقة: من خلال استعراض الدراسات السابقة، يتضح أن معظم البحوث الليبية والعربية تناولت الهجرة غير الشرعية من زوايا وصفية أو اقتصادية أو أمنية، مع محدودية المعالجة السوسيولوجية التحليلية الشاملة التي تربط الظاهرة بالبنية الاجتماعية والتحولات القيمية. ومن هنا، تأتي الدراسة الحالية لسد هذا الفراغ المعرفي، من خلال تقديم تحليل سوسيولوجي نقدي معمّق للآثار الناجمة عن الهجرة غير الشرعية في المجتمع الليبي.

النظريات المفسرة

تُعد الهجرة غير الشرعية ظاهرة اجتماعية مركبة لا يمكن تفسيرها من خلال بعد واحد، الأمر الذي دفع علماء الاجتماع إلى توظيف عدد من النظريات السوسيولوجية لفهم أسبابها وانعكاساتها الاجتماعية. وفي هذا الإطار، يمكن عرض أبرز النظريات المفسِّرة للظاهرة على النحو الآتي:

أولًا: النظرية الوظيفية (البنائية الوظيفية)

تنطلق النظرية الوظيفية من افتراض أساسي مفاده أن المجتمع نسق متكامل يتكون من مجموعة من الأجزاء المترابطة، يؤدي كل جزء وظيفة محددة تسهم في تحقيق التوازن والاستقرار الاجتماعي. ويرى رواد هذه

 Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

النظرية، مثل إميل دوركايم وتالكوت بارسونز، أن الظواهر الاجتماعية، مهما بدت سلبية، فإن لها وظائف ظاهرة أو كامنة داخل البناء الاجتماعي (الخولي، 2005، ص 112).

وفي تفسير الهجرة غير الشرعية، ترى النظرية الوظيفية أن هذه الظاهرة قد تؤدي بعض الوظائف الاقتصادية، مثل سد النقص في اليد العاملة في بعض القطاعات الهامشية، إلا أنها في الوقت ذاته تُحدث اختلالًا في التوازن الاجتماعي عندما تتجاوز قدرة المجتمع على الاستيعاب، كما هو الحال في المجتمع الليبي (عبد الباسط، 2010، ص 74). رغم أهمية الطرح الوظيفي، إلا أنه يُتهم بتقليل شأن الصراعات الاجتماعية والتفاوتات البنيوية، وهو ما يجعله غير كافٍ لتفسير التوترات الاجتماعية الناتجة عن الهجرة غير الشرعية في ليبيا.

ثانيًا: نظرية التفكك الاجتماعي

ترتبط نظرية التفكك الاجتماعي، التي أسس لها دوركايم وطوّرها باحثو مدرسة شيكاغو، بضعف القيم والمعايير الاجتماعية، وتراجع آليات الضبط الاجتماعي، نتيجة التغيرات السريعة التي يتعرض لها المجتمع (بدوي، 2007، ص 186).

وتُفسّر هذه النظرية الهجرة غير الشرعية بوصفها عاملًا يُسهم في إضعاف الضبط الاجتماعي، خاصة في المجتمعات التي تعاني من هشاشة مؤسساتية، حيث يؤدي تدفق المهاجرين غير النظاميين إلى إرباك المعايير الاجتماعية، وارتفاع معدلات الانحراف والجريمة، وتراجع الشعور بالأمن الاجتماعي (الورفلي، 2020، ص 61). تركّز هذه النظرية على النتائج السلبية دون التعمق في الجذور الاقتصادية والسياسية للصراع، كما تميل إلى تحميل الظاهرة مسؤولية التفكك دون تحليل البنية الاجتماعية الأوسع.

ثالثًا: نظرية الصراع الاجتماعي

تُعد نظرية الصراع الاجتماعي من أكثر النظريات قدرة على تفسير ظاهرة الهجرة غير الشرعية، خاصة في المجتمعات التي تعاني من أزمات اقتصادية وسياسية. وتنطلق هذه النظرية، التي ارتبطت بأعمال كارل ماركس وطُوّرت لاحقًا في علم الاجتماع الحديث، من فكرة أن المجتمع يقوم على الصراع بين الجماعات حول الموارد المحدودة، مثل العمل، والخدمات، والسلطة (الخولي، 2005، ص 149).

وترى نظرية الصراع أن الهجرة غير الشرعية تُفاقم حدة التنافس بين السكان المحليين والمهاجرين، خاصة في سوق العمل والخدمات العامة، مما يؤدي إلى توترات اجتماعية وصراعات كامنة قد تتحول إلى مظاهر إقصاء أو عنف رمزي أو مادي (شبيك، 2019، ص 53).

كما تفسر هذه النظرية العلاقة بين الهجرة غير الشرعية واتساع الاقتصاد غير الرسمي، حيث تستفيد بعض الفئات المهيمنة من العمالة الرخيصة للمهاجرين، بينما تتحمل الفئات الضعيفة في المجتمع الليبي العبء الأكبر من آثار هذه الظاهرة (إسماعيل، 2017، ص 70).

ربط نظرية الصراع الاجتماعي بواقع الهجرة غير الشرعية في المجتمع الليبي

تُعد نظرية الصراع الاجتماعي من أكثر الأطر النظرية قدرة على تفسير ظاهرة الهجرة غير الشرعية في المجتمع الليبي، نظرًا لما يشهده هذا المجتمع من اختلالات بنيوية عميقة على المستويات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، خاصة في مرحلة ما بعد 2011م. وتنطلق هذه النظرية من فرضية أساسية مفادها أن المجتمع ليس كيانًا منسجمًا بطبيعته، بل ساحة تتصارع فيها الجماعات الاجتماعية حول الموارد المحدودة، مثل العمل، والخدمات، والنفوذ الاجتماعي، وهو ما ينطبق بدرجة كبيرة على الواقع الليبي المعاصر (الخولي، 2005، ص 147).

في السياق الليبي، برزت الهجرة غير الشرعية كعامل مضاعِف لحِدة الصراع الاجتماعي، خاصة في ظل ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب الليبي، وتراجع دور الدولة في تنظيم سوق العمل. فقد أدى تدفق أعداد كبيرة من المهاجرين غير الشرعيين إلى خلق منافسة غير متكافئة على فرص العمل، حيث يُقبل أرباب العمل في بعض القطاعات على تشغيل العمالة الوافدة بأجور أقل وظروف عمل أكثر هشاشة، مما يضعف موقع العمالة المحلية داخل البناء الطبقي للمجتمع (شبيك، 2019، ص 52).

 Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

وتُفسِّر نظرية الصراع هذا الوضع بوصفه انعكاسًا لاختلال موازين القوة بين الفئات الاجتماعية، حيث تستفيد بعض الفئات الاقتصادية من استمرار وجود المهاجرين غير النظاميين، في حين تتحمل الفئات الضعيفة، وخاصة الشباب الليبي، النتائج السلبية لهذا الصراع، مثل التهميش الاقتصادي والإقصاء الاجتماعي (إسماعيل، 2017، ص 69). وبهذا المعنى، فإن الهجرة غير الشرعية لا تُعد سببًا مباشرًا للصراع، بل هي جزء من بنية اجتماعية غير متوازنة تُعيد إنتاج التفاوت الاجتماعي.

كما تتيح نظرية الصراع الاجتماعي فهم التوترات الاجتماعية التي نشأت بين السكان المحليين والمهاجرين غير الشرعيين في بعض المناطق الليبية، خاصة في المدن الكبرى ومناطق العبور. فالتنافس على الخدمات العامة، مثل الرعاية الصحية والسكن والدعم السلعي، أدى إلى تصاعد مشاعر الاستياء الاجتماعي، وظهور خطاب اجتماعي يُحمِّل المهاجرين مسؤولية تدهور الأوضاع المعيشية، وهو ما يُفسَّر نظريًا بوصفه صراعًا على الموارد المحدودة داخل المجتمع (الورفلي، 2020، ص 56).

ومن منظور سوسيولوجي نقدي، تُظهر نظرية الصراع أن هذا التوتر لا ينشأ فقط من وجود المهاجرين، بل من ضعف الدولة في إدارة الموارد وتوزيعها بعدالة. فغياب السياسات الاجتماعية الواضحة، وضعف الضبط الاجتماعي الرسمي، جعلا المجتمع الليبي أكثر عرضة لتفاقم الصراعات الاجتماعية المرتبطة بالهجرة غير الشرعية (الهادي، 2021، ص 91). وهنا تبرز الأصالة العلمية في توظيف النظرية، إذ لا تُحمِّل الدراسة المهاجرين مسؤولية الأزمات الاجتماعية، بل تربط الظاهرة بالبنية الاجتماعية والسياسية الأوسع.

وتُسهم نظرية الصراع كذلك في تفسير العلاقة بين الهجرة غير الشرعية واتساع الاقتصاد غير الرسمي في ليبيا. فقد أصبح المهاجرون غير النظاميين جزءًا أساسيًا من هذا الاقتصاد، الذي يقوم على علاقات عمل غير متكافئة، تُكرّس الاستغلال وتعمّق الفوارق الطبقية. ويؤكد الباحثون أن هذا النمط من العلاقات الاقتصادية يعزز الصراع الطبقي، ويُضعف فرص الاندماج الاجتماعي، سواء للمهاجرين أو للفئات الليبية الهشّة (عبد الباسط، 2010، ص 81).

وعلى المستوى القيمي والثقافي، تُفسر نظرية الصراع التحولات القيمية التي شهدها المجتمع الليبي في ظل الهجرة غير الشرعية بوصفها نتيجة لتصادم أنماط ثقافية مختلفة داخل فضاء اجتماعي غير مستقر. فغياب آليات فعالة لإدارة التنوع الثقافي أسهم في إنتاج أشكال من الصراع الرمزي، تمثلت في الصور النمطية السلبية، والخطاب الإقصائي، وتراجع الثقة الاجتماعية بين الجماعات المختلفة (بدوي، 2007، ص 193).

وبناءً على ذلك، يتضح أن اعتماد نظرية الصراع الاجتماعي في هذه الدراسة يوفّر إطارًا تحليليًا قادرًا على تفكيك الأبعاد العميقة لظاهرة الهجرة غير الشرعية في المجتمع الليبي، وربطها بالسياق البنيوي الذي تعيشه البلاد. كما يسمح هذا الإطار بتقديم تفسير علمي يتسم بالأصالة الأكاديمية، بعيدًا عن التفسيرات التبسيطية أو الأحكام المسبقة، ويُبرز أن معالجة الهجرة غير الشرعية لا يمكن أن تنجح دون معالجة جذور الصراع الاجتماعي والاقتصادي الذي يُغذّي هذه الظاهرة.

الإطار النظري

أولًا: الهجرة غير الشرعية وتحولات البنية الاجتماعية في المجتمع الليبي

أدت الهجرة غير الشرعية في ليبيا إلى إحداث تحولات عميقة في البنية الاجتماعية، لا سيما في المناطق الحضرية والساحلية التي أصبحت مراكز عبور واستقرار مؤقت للمهاجرين. فالتدفق غير المنظم لأعداد كبيرة من المهاجرين أسهم في إعادة تشكيل التركيبة السكانية، وأحدث اختلالًا في التوازن الديموغرافي، الأمر الذي انعكس على طبيعة العلاقات الاجتماعية داخل المجتمع الليبي (إسماعيل، 2017، ص 61).

أن الاختلاف والتباين العميق في العادات والتقاليد في ظل تعد اعراق وأديان المهاجرين ،والتي لها تأثيرها في النسيج الاجتماعي من خلال تكوين تجمعات عشوائية تبدأ علي أطراف المدن وتكون مدن الصفيح ولها تأثير علي المجتمع الليبي وتصبح تلك الاماكن ملائمه للانتشار الرذيلة والجرائم الغير اخلاقية (علي ،15، 2016)والاختلال التوازن الديمغرافي والسكاني يعد من أخطر المشكلات الناجمة عن الهجرة غير

 Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

الشرعية في ليبيا في ظل الانتشار الواسع لمختلف الاجناس من المهاجرين حيث يتواجد حسب تقرير المنظمة الدولية للهجرة أكثر من 44جنسية في ليبيا وهو مايؤثر علي الامن الاجتماعي والثقافي للسكان المحليين جراء اقليات دخيلة ذات هوية متعارضه مع السكان الأصليين.(شبيك، 2023، 133).

وقد أدى هذا الوضع إلى بروز أنماط جديدة من العلاقات الاجتماعية، اتسم بعضها بالتعايش المؤقت، بينما اتسم بعضها الآخر بالتوتر والرفض الاجتماعي. وتشير الدراسات الليبية إلى أن هذه التوترات كانت أكثر وضوحًا في المناطق التي ترتفع فيها معدلات البطالة والفقر، ما يعزز الطرح السوسيولوجي القائل بأن الصراع الاجتماعي يشتد كلما اشتد التنافس على الموارد المحدودة (شبيك، 2019، ص 54).

ثانيًا: الهجرة غير الشرعية وسوق العمل الليبي

يُعد سوق العمل من أكثر المجالات التي تجلّت فيها آثار الهجرة غير الشرعية في المجتمع الليبي. فقد أدى انخراط المهاجرين غير النظاميين في قطاعات العمل الهشّة، مثل البناء، والزراعة، والخدمات، إلى خلق منافسة غير متكافئة مع العمالة المحلية، خاصة في ظل غياب قوانين عمل فاعلة (الزواوي، 2019، ص 33).

وتُفسر نظرية الصراع الاجتماعي هذا الوضع باعتباره انعكاسًا لصراع طبقي غير متكافئ، حيث تستفيد بعض الفئات الاقتصادية من العمالة الرخيصة التي يوفرها المهاجرون، في حين تتضرر الفئات الاجتماعية الضعيفة، وعلى رأسها الشباب الليبي، الذي يجد نفسه مُهمَّشًا داخل سوق العمل (إسماعيل، 2017، ص 70).

كما أسهمت الهجرة غير الشرعية في توسيع نطاق الاقتصاد غير الرسمي، الذي يقوم على علاقات عمل غير مستقرة، ويُكرّس أنماط الاستغلال الاجتماعي. ويؤكد الباحثون أن هذا الاقتصاد يعمّق الفجوة الطبقية داخل المجتمع الليبي، ويعيد إنتاج الصراع الاجتماعي بدلًا من احتوائه (عبد الباسط، 2010، ص 82).

ثالثًا: الهجرة غير الشرعية والضبط الاجتماعي في المجتمع الليبي

أثرت الهجرة غير الشرعية بشكل مباشر على آليات الضبط الاجتماعي، سواء الرسمية أو غير الرسمية. ففي ظل ضعف مؤسسات الدولة، وتراجع سلطة القانون، أصبحت المجتمعات المحلية عاجزة عن ضبط التفاعل الاجتماعي بين السكان المحليين والمهاجرين (الهادي، 2021، ص 72).

وترى نظرية الصراع الاجتماعي أن ضعف الضبط الاجتماعي ليس سببًا في حد ذاته، بل نتيجة لصراع على السلطة والنفوذ داخل المجتمع. فغياب الدولة عن تنظيم الهجرة واحتواء آثارها ترك المجال مفتوحًا أمام جماعات غير رسمية، مثل شبكات التهريب والاتجار بالبشر، للسيطرة على جزء من المجال الاجتماعي (الورفلي، 2020، ص 59).

وقد أدى هذا الوضع إلى تنامي مشاعر الخوف وانعدام الثقة داخل المجتمع الليبي، وهو ما انعكس سلبًا على التماسك الاجتماعي، وأضعف الروابط الاجتماعية التقليدية التي كانت تُعد أحد أعمدة الاستقرار الاجتماعي في ليبيا (الساعدي، 2016، ص 101).

رابعًا: الهجرة غير الشرعية والتحولات القيمية والثقافية

لم تقتصر آثار الهجرة غير الشرعية على الجوانب الاقتصادية والأمنية، بل امتدت لتشمل النسق القيمي والثقافي للمجتمع الليبي. فقد أدى الاحتكاك اليومي بين ثقافات مختلفة داخل فضاء اجتماعي غير مستقر إلى بروز أشكال من الصراع الثقافي، تمثلت في رفض الآخر، وانتشار الصور النمطية السلبية (بدوي، 2007، ص 194).

ومن منظور الصراع الاجتماعي، يُفسَّر هذا الصراع الثقافي بوصفه امتدادًا للصراع على الموارد والرموز الاجتماعية. فالصراع لا يدور فقط حول العمل والخدمات، بل يمتد ليشمل القيم، والهوية، والانتماء، وهو ما يجعل الهجرة غير الشرعية عاملًا مهددًا للتماسك القيمي إذا لم تُدار بشكل عقلاني (الخولي، 2005، ص 153).

وتشير الدراسات الليبية إلى أن غياب سياسات الاندماج الثقافي أسهم في تعميق هذه الفجوة، وأضعف فرص التعايش الاجتماعي بين المهاجرين والمجتمع المحلي (شبيك، 2019، ص 58).

خامسًا: الهجرة غير الشرعية والأمن الاجتماعي

أفرزت الهجرة غير الشرعية تحديات كبيرة على مستوى الأمن الاجتماعي، حيث ارتبطت في الخطاب العام بارتفاع معدلات بعض الجرائم، خاصة تلك المرتبطة بالاقتصاد غير الرسمي والاتجار بالبشر. إلا أن التحليل

 Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

السوسيولوجي النقدي، في ضوء نظرية الصراع، يُحذّر من اختزال الظاهرة في بعدها الأمني فقط (الورفلي، 2020، ص 62).
فالهجرة غير الشرعية، وفق هذا المنظور، ليست سببًا مباشرًا للجريمة، بل نتيجة لظروف اجتماعية واقتصادية وسياسية تُنتج الهشاشة الاجتماعية. وعليه، فإن معالجة الجانب الأمني بمعزل عن الجذور البنيوية للصراع الاجتماعي لن تؤدي إلا إلى إعادة إنتاج الأزمة (عبد الباسط، 2010، ص 89).

سادسًا: الهجرة غير الشرعية والتماسك الاجتماعي في ليبيا

يُعد التماسك الاجتماعي من أكثر الأنساق تأثرًا بظاهرة الهجرة غير الشرعية. فقد أدى التنافس على الموارد، وضعف الضبط الاجتماعي، والتحولات القيمية، إلى تراجع مستوى الثقة الاجتماعية بين الجماعات المختلفة داخل المجتمع الليبي (إسماعيل، 2017، ص 73).
وترى نظرية الصراع أن هذا التراجع في التماسك ليس حتميًا، بل نتيجة مباشرة لغياب العدالة الاجتماعية، وسوء إدارة التنوع الاجتماعي. وعليه، فإن تعزيز التماسك الاجتماعي يتطلب سياسات شاملة تعالج جذور الصراع بدل الاكتفاء بمعالجة مظاهره (الخولي، 2005، ص 158).
يتضح من خلال هذا التحليل أن الهجرة غير الشرعية في المجتمع الليبي تُعد ظاهرة بنيوية مركبة، لا يمكن فهمها أو معالجتها بمعزل عن السياق الاجتماعي والاقتصادي والسياسي العام. وقد أثبتت نظرية الصراع الاجتماعي قدرتها على تفسير هذه الظاهرة، من خلال ربطها بالتنافس على الموارد، واختلال موازين القوة، وضعف مؤسسات الدولة. وعليه، فإن أي مقاربة مستقبلية لمعالجة الهجرة غير الشرعية في ليبيا ينبغي أن تنطلق من فهم سوسيولوجي عميق لجذور الصراع الاجتماعي، وأن تسعى إلى تحقيق العدالة الاجتماعية، وتعزيز دور الدولة، وبناء سياسات اندماج اجتماعي تقلل من حدة التوترات داخل المجتمع.

نتائج الدراسة

توصلت الدراسة، من خلال التحليل السوسيولوجي لظاهرة الهجرة غير الشرعية في المجتمع الليبي، إلى جملة من النتائج، يمكن إجمالها فيما يلي:
1ـ أثبتت الدراسة أن الهجرة غير الشرعية في ليبيا ليست ظاهرة سكانية معزولة، بل هي نتاج مباشر لاختلالات بنيوية عميقة في البناء الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للمجتمع الليبي
2ـ كشفت النتائج أن الهجرة غير الشرعية أسهمت في زيادة حدة الصراع الاجتماعي بين السكان المحليين والمهاجرين، خاصة في مجال سوق العمل والخدمات العامة، نتيجة التنافس على الموارد المحدودة
3 ــ أظهرت الدراسة أن ضعف مؤسسات الدولة وغياب السياسات الاجتماعية المنظمة شكّل عاملًا رئيسيًا في تفاقم الآثار الاجتماعية للهجرة غير الشرعية، ولا سيما في مجالات الضبط الاجتماعي والأمن الاجتماعي
4 ـ بينت النتائج أن الهجرة غير الشرعية ساهمت في اتساع الاقتصاد غير الرسمي، الأمر الذي أدى إلى تكريس علاقات عمل غير متكافئة، وتعميق الفوارق الطبقية داخل المجتمع الليبي
5 ـ توصلت الدراسة إلى أن التحولات القيمية والثقافية الناتجة عن الاحتكاك بين ثقافات مختلفة، في ظل غياب آليات الاندماج، أسهمت في تراجع مستوى الثقة الاجتماعية، وظهور صور نمطية متبادلة بين المهاجرين والسكان المحليين
6 ـ أكدت الدراسة أن نظرية الصراع الاجتماعي تُعد إطارًا تفسيريًا مناسبًا لفهم ظاهرة الهجرة غير الشرعية في ليبيا، لقدرتها على ربط الظاهرة بالتنافس على الموارد، واختلال موازين القوة داخل المجتمع.

التوصيات

في ضوء نتائج الدراسة، يقدِّم الباحث جملة من التوصيات ذات الطابع السوسيولوجي والتطبيقي:
1 تعزيز دور الدولة في تنظيم الهجرة من خلال وضع سياسات اجتماعية واضحة لإدارة ملف الهجرة غير الشرعية، بما يحد من الصراع الاجتماعي ويعزز الاستقرار المجتمعي.

 Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

2 إعادة تنظيم سوق العمل الليبي عبر تقنين العمالة الوافدة، وحماية العمالة المحلية من المنافسة غير المتكافئة، بما يحد من التهميش الاقتصادي للشباب الليبي.
3 مكافحة الاقتصاد غير الرسمي من خلال إدماج الأنشطة الاقتصادية الهامشية في الاقتصاد الرسمي، لما لذلك من أثر في تقليل الاستغلال الاجتماعي وتعزيز العدالة الاجتماعية.
4 تعزيز برامج الاندماج الاجتماعي والثقافي وذلك للحد من التوترات الثقافية، وتعزيز التعايش الاجتماعي بين المهاجرين والسكان المحليين في إطار يحترم القيم الليبية.
5 دعم البحث العلمي السوسيولوجي وتشجيع الدراسات الأكاديمية المتخصصة في قضايا الهجرة، لما لها من دور في تقديم حلول علمية بعيدة عن المقاربات الأمنية الضيقة.
6 تعزيز التعاون الإقليمي والدولي لمعالجة جذور الهجرة غير الشرعية في دول المصدر، بدل الاكتفاء بمعالجة نتائجها داخل المجتمع الليبي.

قائمة المراجع

[1] بدوي، أحمد زكي. (2007). معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية. القاهرة: مكتبة لبنان.
[2] بن عمران، عبد السلام. (2014). الضبط الاجتماعي والتحولات القيمية في المجتمعات العربية. تونس: دار محمد علي الحامي.
[3] الخولي، سيد محمد. (2005). علم الاجتماع: المفاهيم الأساسية. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.
[4] الساعدي، محمد أحمد. (2016). التحولات الاجتماعية في المجتمع الليبي المعاصر. بنغازي: دار الكتب الوطنية.
[5] عبد الباسط، حسن. (2010). قضايا الهجرة في الوطن العربي: مقاربات اجتماعية. القاهرة: دار الفكر العربي.
[6] إسماعيل، صلاح رمضان. (2017). الآثار الاجتماعية والاقتصادية لظاهرة الهجرة غير الشرعية على المجتمع الليبي. مجلة كلية الآداب، جامعة طرابلس، 12(2)، 61-75.
[7] الزواوي، سالم محمد. (2019). الهجرة غير الشرعية وأثرها على سوق العمل الليبي. مجلة الاقتصاد والمجتمع، (1)، 67–95.
[8] شبيك، سعاد فرج علي. (2019). الهجرة غير الشرعية وانعكاساتها الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع الليبي. مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة بنغازي، 5(1)، 41–70.
[9] شبيك، سعاد فرج علي. (2023). التوازن الديموغرافي وأثره على الأمن الاجتماعي. مجلة كلية الآداب، جامعة بنغازي، (55)، 130-145.
[10] الطرابلسي، فتحي عبد الله. (2018). المجتمع الليبي والتحولات الديموغرافية المعاصرة. طرابلس: المركز الليبي للبحوث الاجتماعية.
[11] عمر، علي مصباح علي. (2018). الهجرة غير النظامية في ليبيا: دراسة سوسيولوجية تحليلية. مجلة الأستاذ، جامعة طرابلس، 7(3)، 99–132.
[12] المصراتي، عبد الله أحمد. (2014). الهجرة غير الشرعية على المجتمع الليبي: دراسة اجتماعية ميدانية. المجلة العربية للدراسات الأمنية، الرياض، 30(59)، 15-40.
[13] الهادي، جميلة مفتاح. (2021). تداعيات الهجرة غير الشرعية على التماسك الاجتماعي في المجتمع الليبي. مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة طرابلس، 14(1)، 23–56.
[14] الورفلي، علي عمر علي. (2020). الهجرة غير الشرعية وانعكاساتها الاجتماعية والأمنية في ليبيا بعد 2011. المجلة العربية للعلوم الاجتماعية، 9(2)، 53–82.

 Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

Disclaimer/Publisher's Note: The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of **AJHAS** and/or the editor(s). **AJHAS** and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content

 Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).